

معاً من أجل المساواة: لا تتركوا أحداً وراءكم!

دعوة إلى العمل:

تعبئة من أجل العدالة العالمية

15 أيلول/سبتمبر – 20 تشرين الأول/أكتوبر 2013

انضموا إلينا، لشهر – من اليوم الدولي للديمقراطية حتى اليوم الدولي للقضاء على الفقر – فيما يجتمع مواطنون من أنحاء العالم كلها معاً لطلب التغيير.

التغيير الحقيقي، التغيير التحويلي الذي يحتاج إليه العالم على وجه السرعة.

مقدمة

الموارد والمعرفة موجودة للقضاء على الفقر وإعادة التوزيع لتحقيق مزيد من المساواة في الدخل.

والموارد موجودة، لكن على أساس يومي وفي أنحاء العالم كلها، تُحرّم النساء والرجال والأطفال من الوصول إلى حقهم الإنساني الأساسي في التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي.

وثمة حلول ملموسة، لكن القطاع الخاص، حين يكون منظماً في شكل غير كافٍ، يخلق القواعد والسياسات الخاصة به، مع التركيز على مصالح شركاته على حساب الناس والبيئة. ولا يزال الاستيلاء على الأراضي والمشاريع التعدينية العملاقة التي تحرم الناس حقهم في الأرض والماء مستمرة بقليل من الشفافية أو المساواة.

وثمة حلول ملموسة، لكن تغير المناخ يؤثر في الملايين من الناس في أنحاء العالم كلها، خصوصاً في النساء اللواتي يفقدن مصادر رزقهن، والمزارعين الصغار الذين يكافحون للتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث "الطبيعية".

وفيما نواجه أزمات متعددة، تجتمع الحكومات خلف أبواب مغلقة وتتخذ قرارات التي في سبل عيشنا، من دوننا.

وعلى الرغم من هذه الظروف، تدافع النساء والرجال والأطفال في أنحاء العالم كلها عن حقوقهم الأساسية، ومستقبل أبنائهم ورفاه المجتمعات. ففي البرازيل كلها، وفي ميدان التحرير وساحة تقسيم، مثلاً لا حصراً، ينهض المواطنون للمطالبة بالتغيير.

كمواطنين عالميين، نحن وكلاء التغيير الحقيقي. وعلى أي جهد للقضاء على الفقر وعدم المساواة أن يبدأ من خلال وضع الناس في قلب العملية.

لشهر سيأتي المواطنون العالميون إلى جانب بمقترحات وأفكار وحلول وطاقة ودعوة قوية ومدوية تقول "لا تتركوا أحداً وراءكم".

ونعتقد أننا مع إرادة سياسية حقيقية، نستطيع تلبية الأهداف الإنمائية للألفية وتجاوزها، وخلق جدول أعمال لما بعد 2015 أكثر طموحاً لوضع حد للفقر وعدم المساواة وضمان عدم ترك أحد وراءنا.

ونعتقد أننا إذا ضمنا عدم ترك أحد وراءنا، بغض النظر عن العرق أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس أو الميل الجنسي أو الطبقة أو أي فئة أخرى يمكن استخدامها للاستبعاد والتهميش، وإذا عززنا المساواة بين الجنسين ودعمنا شفافية الحكم والمساءلة، وإذا نهضنا للمطالبة بحقوقنا... يمكننا تحقيق تغيير حقيقي، والتغيير التحويلي الذي نحن، مواطنو هذا الكوكب، في حاجة ماسة إليه.

شهر التعبئة

تُنظَّم التَّعبئة لأجل العدالة العالمية من مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل لأجل محاسبة الحكومات والأمم المتحدة على الوعود المقطوعة في الأهداف الإنمائية للألفية. ونطالب أيضاً بأن يقدّم جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 أساساً لتغيير تحويلي يحتاج العالم إليه.

"نعتقد أن ثمة حاجة إلى نقلة نوعية، وتحول هيكل عميق سيتغلب على العقبات التي تحول دون ازدهار مستدام". هذا ليس موقف نشطاء المجتمع المدني، بل لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى لما بعد 2015 والمعينة من الأمين العام بان كي - مون. نوافق على ذلك.

فشهر التعبئة سيحلب الناس الذين يتشاركون معاً هذه الرؤية، ويعتقدون أن عدم المساواة هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق الازدهار المستدام للجميع.

يبدأ شهر التعبئة في 15 أيلول/سبتمبر - اليوم الدولي للديمقراطية - وينتهي في 20 تشرين الأول/أكتوبر. وتشمل اللحظات السياسية الرئيسية 25 أيلول/سبتمبر حين سيُعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة في شأن الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015 و17 تشرين الأول/أكتوبر الذي يصادف اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

ويمكن لإجراءات تركز على مسألة معينة (مثل العدالة الضريبية أو تفاوت الدخل أو الحصول على المياه والصرف الصحي) أو مجموعة من القضايا مع تركيز على إنهاء عدم المساواة وعدم ترك أحد وراءنا. كذلك يجري التخطيط لعمل عالمي يربط بين الناس والقارات. أنت مدعو للمشاركة في شهر التعبئة العالمي المثير هذا وتنظيم حدث أو سلسلة من الأحداث.

اتخاذ إجراءات

سُتتخذ إجراءات تحت شعار: لا تتركوا أحداً وراءكم. ويمكن أن تتخذها الجماعات والمنظمات والحركات وحتى المواطنين الأفراد. وهي تشمل:

- لا تتركوا أحداً وراء الحوارات، وهو إجراء يجمع مواطنين وحكومات لمناقشة جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. والفئات المستبعدة اجتماعياً هي الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه المناسبات
- مسيرات ووقفات على ضوء الشموع خارج البرلمان والمكاتب الوزارية
- حفلات وعروض سينما ومسرح تحت شعار "لا تتركوا أحداً وراءكم"
- معارض للصور ولوحات جدارية

- مناقشات في الراديو والتلفزيون
- مجموعات راقصة
- أعمال مثيرة في وسائل الإعلام
- تحركات تعبوية شبابية وإجراءات في المدارس

ويجر الإعداد لإجراء علمي تحت عنوان "لا تتركوا أحداً وراءكم". وستتاح التفاصيل قريباً.

القضايا

عدم المساواة في الدخل

إن عدم المساواة في الدخل في ازدياد. ففيما بلغت البطالة مستويات مذهلة، ويعيش أكثر من ثلاثة مليارات شخص على أقل من 2.50 دولار في اليوم، ويملك 0.5% من سكان العالم أكثر من 35% من الثروة، وأضاف أكبر 10 من أصحاب المليارات 240 مليار دولار إلى ثرواتهم في 2012. للقضاء على الفقر، ضروري معالجة أسباب تزايد التفاوت في الدخل.

ويعمل كثيرون من الناس في أنحاء العالم كلها في ظروف غير إنسانية وغير آمنة، فيما يكسبون أجوراً أقل بكثير من الحد الأدنى لمستوى المعيشة. يجب أن يكون ثمة التزام دولي وتنفيذ وطني لبرنامج العمل اللائق - خلق فرص عمل، وضمان الحقوق في العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

إن الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وعلى الحكومات الوطنية واجب الوفاء به. وأظهرت البحوث أن برامج الحماية الاجتماعية الوطنية مجدية اقتصادياً وفاعلة في التصدي لعدم المساواة.

تنظيم القطاع الخاص، والتجارة، والعدالة الضريبية

يتفاقم عدم المساواة من العديد من "خيوط السم"، أي الممارسات المدمرة من الشركات مثل الاستيلاء على الأراضي، والمناجم الضخمة، وخصخصة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والصرف الصحي والمياه. يجب أن يكون ثمة تنظيم أكبر للقطاع الخاص، بما في ذلك تنظيم يحمي المجتمعات من خيوط السم، إلى جانب آليات الانتصاف التي تتطلب من الشركات إزالة ما تسببه من أضرار والتعويض عنها.

ويجب إصلاح العلاقات التجارية لتعزيز المساواة بين الشركاء التجاريين، ودعم المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

ويضيع سنوياً بعض من الـ 160 مليار دولار التي يمكن إنفاقها للقضاء على الفقر بسبب التهرب الضريبي من شركات متعددة الجنسيات وأفراد أثرياء. ويجب على الحكومات تطبيق نظم الضريبة التصاعدية (في الواقع وليس على الورق فقط) وتعزيز مزيد من الشفافية المالية لإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المتهربون من الضرائب.

إصلاح الهيكل المالي الدولي

تُهيمن الدول القوية اقتصادياً على المحافل والمنابر الدولية وتحافظ على نظم وهيكل تضمن تراكم الثروة العالمية لديها. ثمة حاجة على وجه السرعة إلى إصلاحات ديمقراطية ومحاوية للبلدان النامية بما في ذلك: تحسين تنظيم المصارف والتدفقات المالية والنشاطات المالية مثل تداول المشتقات، ومنح البلدان النامية صوتاً أكبر في مؤسسات اتفاقية بريتون وودز، وإنشاء آلية لإعادة التفاوض في شأن الديون السيادية.

تغير المناخ والتنمية المستدامة

يزيد الاحتباس الحراري من عدم المساواة، فهو يؤثر الآن في حياة الملايين من الناس في أنحاء العالم كلها، خصوصاً صغار المزارعين الذين يكافحون للتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة وحالات الجفاف والفيضان التي لا يمكن التنبؤ بها. واستناداً إلى أحدث البحوث العلمية، نتجه نحو عالم تزيد فيه درجات الحرارة في المتوسط بواقع 4 - 6 درجات إضافية. ويجب أن يكون ثمة تغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج لضمان النفاذ المنصف والمستدام للموارد التي تمكن الجميع من العيش داخل حدود التي أعطانا إياها كوكبنا. ونحن في حاجة على وجه السرعة إلى آليات لتنمية مستدامة قائمة على النظام البيئي تكون منصفة وتشاركية وخاضعة للمساءلة وشفافة.

العنف والتمييز ضد المرأة

تشكل النساء الغالبية العظمى من أولئك الذين يعيشون في الفقر، ويخلق العنف ضد المرأة عدم المساواة ويدعمه. وبالإضافة إلى ذلك نالت النساء في المراتب العليا للمجتمع الغالبية العظمى من المكاسب في مجال المساواة بين الجنسين. ويجب أن ننقل تركيزنا إلى هؤلاء النساء اللواتي لم تصل إليهن البرامج السابقة في شأن المساواة بين الجنسين، وأن نضع السياسات التي تكفل المساواة في الحصول على الموارد والفرص للنساء جميعاً في العمل، وحياسة الأراضي، والتعليم، والصحة، والحكم، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

السلام والأمن

وبدلاً من الإنفاق على الناس، تنفق الحكومات مليارات الدولارات على الدفاع والحرب. وباستمرار فإن أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع هم الذين يعانون النزاع المسلح أشد المعاناة. وللقضاء على عدم المساواة، يجب أن يعاد توجيه الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الاجتماعي، ويجب أن يكون لأولئك الذين يعيشون في الفقر صوت في اتخاذ القرارات المتعلقة في شن الحرب والدفاع.

حقوق الإنسان هي للجميع

في تتخذ الحكومات شكل متزايد قرارات من دون المواطنين. إن عدم المشاركة وعدم المساواة والفقير هي حلقة مفرغة. نطالب بالمشاركة الشعبية في صنع القرار، والوصول إلى المعلومات، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية.

موارد إضافية

للحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه القضايا، يرجى الاطلاع على:

- حملة أهداف الشعب، و
- بيان العلم الأحمر إلى اللجنة الرفيعة المستوى لما بعد 2015.

ويمكن الاطلاع على بيانات أخرى مشار إليها في هذا المستند في:

- "نحن عدم المساواة: كيف تؤدي الثروة والدخل المفرطين إيانا جميعاً"، (أوكسفام"، 18 كانون الثاني/يناير 2013)
- "حملة التتبع الضريبي"، ("المعونة المسيحية")

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بفيونولا كريغان، "الدعوة العالمية للعمل في مواجهة الفقر"، منسقة فريق العمل للتعبئة، fcregan@whiteband.org

سيُتاح مزيد من التفاصيل ومساحة للموارد على الإنترنت قريباً. الرجاء نشر هذا البيان على نطاق واسع عبر جهات الاتصال وشبكات الاتصال الخاصة بك كلها!

عن فريق العمل للتعبئة

يتألف فريق العمل للتعبئة من منظمات للمجتمع المدني من حول العالم ملتزمة مساءلة الحكومات والأمم المتحدة حول الوعود المقطوعة في إعلان الألفية والمطالبة بمجدول أعمال للتنمية لما بعد 2015 تشكّل الأساس للتغيير التحويلي الذي يحتاج إليه العالم. وتسهّل "الدعوة العالمية للعمل في مواجهة الفقر" عمل الفريق.

حول "الدعوة العالمية للعمل في مواجهة الفقر"

تتحدى "الدعوة العالمية للعمل في مواجهة الفقر"، وهي من أكبر شبكات المجتمع المدني في العالم، البنات والمؤسسات والعمليات التي تديم الفقر وانعدام المساواة. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.whiteband.org.